مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١٩، ع١، ص ص: ٩٣-٩٦ (٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ)

عرض كتاب

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي

تأليف: محمد عبدالعزيز عبدالله
الناشر: دار النفائس للنشر والتوزيع – عمان- الأردن
الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م، عدد الصفحات ٢٣٨ .

عرض : عبدالله قربان تركستاني
باحث – مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية

نظرة عامة على الكتاب

يستأثر العالم الإسلامي بنسبة ضئيلة جدًا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادياتها، وصلت إلى ٣,٥٪ تقريبًا في عام ٢٠٠٣م. بل أن ثمانية دول من العشر دول الأقل حصولاً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢م، هي دول إسلامية، ودولة واحدة فقط من العشر دول الأكثر حصولاً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة نفسها، هي دولة إسلامية (بروناي)[١].

يبدو أن هذه النظرة الخاطفة لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم الإسلامي ليست هي الدافع إلى كتابة هذا الكتاب الذي بين أيدينا. ولعل الهدف من الكتاب (الذي كان بحثاً لنيل درجة الماجستير من جامعة اليرموك) ينقسم إلى قسمين، الأول يسعى لتوضيح الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاستثمارات الأجنبية، والثاني يركز على بيان وجهة النظر الشرعية للاقتصاد الإسلامي بالنسبة لهذا النوع من النشاط الأجنبي في الدول الإسلامية.

(١) http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2468&lang=1

يتكون الكتاب من أربعة فصول كالتالي: الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته (٤٨ صفحة)، والثاني محددات الاستثمار الأجنبي (٣٧ صفحة)، والثالث آثار الاستثمار الأجنبي المباشر (٣٩ صفحة)، وأخيراً الفصل الرابع موقف الاقتصاد الإسلامي من الاستثمار الأجنبي المباشر (٥٩ صفحة).

الفصل الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث: الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٣ صفحة)، والثاني صور الاستثمار الأجنبي المباشر (١٧ صفحة)، والثالث مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته (٨ صفحات).

يتناول هذا الفصل شرح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وصوره الناشئة في الاقتصاديات المضيفة مع بيان وجهة نظر المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة (الإيجابيات والسلبيات) في كل صورة منه. وأخيراً يعرج هذا الفصل بشكل سريع على بيان أكثر الدول تصديراً لرأس المال على شكل استثمارات مباشرة، حيث يتميز هذا الجزء (٨ صفحات) باحتوائه على بعض الإحصاءات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي

يتكون هذا الفصل من مبحثين: الأول محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية (١٧ صفحة)، الثاني تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية (١٨ صفحة).

يقوم الكاتب في هذا الفصل بدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية والعوامل المؤثرة في قرار هذا الاستثمار. يعتمد هذا المبحث على ثلاث جداول إحصائية تغطي الفترة من ١٩٧٠إلى ١٩٩٧م وتبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإسلامية وتطور أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية المحولة للخارج، والجدول الأخير يقارن نسبة الأرباح المحولة للخارج إلى مجموع التدفقات في كل من الدول الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية لخمس سنوات مختارة. الجدول الأخير قدم توضيحًا جيدًا للتطور الإيجابي الذي حصل في نسبة الأرباح المحولة إلى مجموع التدفقات، ففي عام ١٩٨٠م بلغت النسبة قرابة ٥٠٠٪، وفي عام ١٩٩٦م انخفضت لتصل إلى ٧٠٪ فقط، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن النسبة كانت ٥١٪ و ٤٢٪، بالترتيب، خلال السنتين المذكورتين.

الفصل الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون الفصل من خمسة مباحث كالتالي. المبحث الأول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة (٨ صفحات)، الثاني أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا (٨ صفحات)، والثالث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي (٣ صفحات)، والرابع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات (١٠ صفحات)، والخامس آثار متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية (٩ صفحات).

يقوم هذا الفصل ببيان الآثار المختلفة المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول الإسلامية المضيفة. يجب التنويه هنا إلى أن الكتاب لا يقوم بدراسة فاحصة لهذه الآثار على كل الدول الإسلامية، بل يغلب عليه معالجة بعض ما يناقش في أدبيات البحث تحت كل عنوان من عناوين المباحث الخمسة، ويشير إشارات بسيطة جدًا إلى تجارب بعض الدول الإسلامية لم تتجاوز عددها في كامل الفصل ثلاث دول مختلفة.

الفصل الرابع: موقف الاقتصاد الإسلامي من الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون الفصل من خمسة مباحث: الأول موقف الاقتصاد الإسلامي من نشاط الأجانب في بلاد المسلمين (٣١ صفحة)، الثاني الحكم الشرعي لمشاركة المسلم في المشروعات الاستثمارية (٧ صفحات)، الثالث الحكم الشرعي في عمل المسلم عند غير المسلم في المشرعات الاستثمارية (٣ صفحات)، الرابع مدى حاجة الدول الإسلامية للاستثمار الأجنبي المباشر (٥ صفحات)، والخامس الضوابط الشرعية والتنظيمية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية (١٢ صفحة).

في المبحث الأول لهذا الفصل الذي يبدو أنه المبحث الأهم، قام الكاتب بتقسيم المستثمرين الأجانب في الدول الإسلامية إلى أربعة أصناف: المستأمنون والموادعون والمحايدون والحربيون، ثم ناقش الموقف الإسلامي من هذه الأربعة أصناف، وختم المبحث بتحديد قاعدة عامة لنشاط الأجانب من المستأمنين (الأصناف الثلاثة الأولى) في دار الإسلام، التي تنص على "إعطاء المستأمنين حق المساواة بالذميين من ناحية المعاملات المالية، و أنهما فيها كالمسلمين من حيث الأحكام التي تجري عليها، والقيود والضوابط التي تحكم سير تلك العمليات، بالإضافة إلى حق الدولة في التدخل في ذلك النشاط بما يحقق المصلحة العامة وإعطائها الحق في المراقبة والتوجيه وتحديد المجالات التي يجوز فيها الاستثمار وتلك التي لا يجوز فيها ذلك، بما يتوافق وضوابط الإنتاج في الاقتصاد

الإسلامي، ولا يؤدي إلى تقوية دول الكفر على المسلمين وخاصة من كانت تربطهم بالمسلمين علاقة عداء أو حرب"، (ص ١٦٥).

في المبحث الخامس ذكر الباحث سبعة ضوابط شرعية، بين أنه استقى أغلبها من مصدر واحد، كما ذكر عشرة ضوابط تنظيمية، استطعت إحصائها رغم عدم تسلسلها بشكل سليم، ناقش فيها وسائل تحقيق هذه الضوابط التي عاملها كأنها أهداف.

وأخيرًا ختم الكاتب بخمس صفحات ناقش فيها نتائجه وتوصياته.

إن الذي يبحث عن كتاب يفصل له واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالعالم الإسلامي لن يجد بغيته في هذا الكتاب. أما الذي يريد التعرف على النقاط التي تناقش في الأدبيات تحت عنوان آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة (بدون الاهتمام بهذه الآثار في العالم الإسلامي) فالكتاب ضالته، كما يمكن الرجوع إلى هذا الكتاب للإطلاع على موقف الإسلام من بعض أصناف غير المسلمين وتطبيق ذلك على العلاقات الاقتصادية معهم.